آفاق الإقتصاد العالمي:
اضطرابات وتضخم وركود وأزمة كارثية متوقعة

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

بغداد_ عرصات الهندية - مجاور السفارة الصينية

Www.hcrsiraq.net

hcrsiraq@yahoo.cpm

+96478102340002

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

آفاق الإقتصاد العالمي:
اضطرابات وتضخم وركود وأزمة كارثية متوقعة

د. محمد حسن سعد
باحث في الشؤون الدولية/ لبنان

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية
14 تموز 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

في التاسع من شباط/فبراير العام 2023 أجرت مؤسسة كونفيرنس بورد الأميركية (هي مؤسسة بحثية عمرها أكثر من 120 سنة ولديها علاقات ممتدة مع الكثير من الشركات والمؤسسات في قطاعات الأعمال والتجارة والتعليم والتنمية المستدامة) استطلاع للرأي لعدد كبير من الرؤساء التنفيذيين للشركات الكبرى في كل من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، خلاصته تمثلت في استحالة العثور على شخص واحد من المستطلعين لا يتوقع حدوث انكماش وركود عالمي، إذ تشير نتائج الاستطلاع أن 98٪ من الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات في الولايات المتحدة و 99٪ لنظرائهم في الشركات الأوروبية يستعدون لركود عالمي، كما وجد الاستطلاع أن ثقة الرؤساء التنفيذيين قد تآكلت الآن إلى أدنى مستوى مقارنة بتلك التي سادت خلال فترة الركود العظيم.

صورة قاتمة للإقتصاد العالمي في تقارير المؤسسات المالية الدولية

بعد إعلان غالبية الدول حول العالم عن انتهاء إجراءاتها الوقائية لمكافحة وإحتواء جائحة كوفيد-19، أتفقت أغلب الدراسات الإقتصادية والمالية التي صدرت في ذلك الحين، وحتى وقتنا الراهن أن إقتصاديات دول العالم وفي طليعتها الكبرى منها ستدخل في موجات من التضخم نتيجة للإغلاقات الكارثية بفعل الأمن الصحي العالمي في سابقة تاريخية ليس لها مثيل، فالإنهيارات الإقتصادية لكافة القطاعات الحيوية الصناعية والسياحية والترفيهية على مستوى العالم تسببت بخسائر قدرت بأكثر من 17 تريليون دولار منذ بدء تفشي جائحة كوفيد-19، أي ما يعادل نحو 20% من الناتج الإجمالي العالمي، وفقاً لتقرير التجارة والتنمية الصادر عن "الأونكتاد" في تشرين الأول/أكتوبر العام 2022.

بدوره رسم تقرير بعنوان آفاق الإقتصاد العالمي(مجابهة أزمة تكلفة المعيشة) الصادر عن صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر العام 2022 ملامح سوداوية للإقتصاد العالمي في العامين المقبلين 2023 ــ 2024 إذ تتكاثف الغيوم في سماء العاصفة بفعل "الغزو الروسي لأوكرانيا"، وتسببه بأزمة حادة للطاقة في عموم أوروبا التي ارتفعت أكلافها أربعة أضعاف عما كانت قبل الحرب في أوكرانيا ما أدى أيضاً إلى ارتفاع حاد في تكلفة المعيشة، وتعثر النشاط الإقتصادي وتصاعد معدلات التضخم في عموم دول القارة الأوروبية إلى أكثر من 9%، وانخفاض معدلات الإنتاج، والحزم المالية التحفيزية الضخمة التي أقرتها الدول وفي طليعتها الكبرى حول العالم أبان جائحة كوفيد-19 والتي رفعت المديونية العالمية إلى أرقام مرعبة ومخيفة وحرجة على نطاق

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

واسع، مؤدية في الوقت عينه إلى بلوغ العجز في الميزانيات العامة مستويات ضخمة يصعب احتواؤها في المديات المنظورة، وأزمة تكلفة المعيشة الناجمة عن اتساع نطاق الضغوط التضخمية المزمنة، والتباطؤ الإقتصادي في الصين، وارتفاع معدلات البطالة فيها، وترجع معدلات النمو بفعل سياسة صفر كوفيد، والتي تركت تداعيات هائلة على سلاسل الإمداد والتوريد، وفاقمت من أزمة قطاع العقارات في الصين، والتي يمكن أن يؤدي انتشارها تداعيات سلبية على القطاع المصرفي المحلي، مما يؤثر تأثيراً شديد الوطأة على النمو في الصين، والأخطر من كل ذلك بلوغ الدين العام الأميركي أرقام قياسية تقدر بواحد وثلاثون تريليوناً وستمائة وسبعون مليار دولار أميركي، ما يعني أنه بات يشكل أكثر من 125.35 % من حجم الناتج المحلي الأميركي، وارتفاع نسبة التضخم إلى مستويات تتروح بين 7% إلى 8%، وهي النسبة الأعلى منذ أكثر من أربعين سنة، وعجز الاحتياط الفيدرالي الأميركي عن لجم التضخم الذي سيتزايد حكماً في الفترة الممتدة حتى العام 2024، على الرغم من رفعه لمعادلات الفائدة لعدة مرات متتالية في مدة زمنية قصيرة وهو أمر غير مسبوق في تاريخ تعامل الاحتياطي الفيدرالي مع الأزمات التي تعصف بالإقتصاد الأميركي لإحتوائها، وهذا اجراء يقدم عليه الاحتياط الفيدرالي الأميركي في سعيه لإحتواء الأزمات التي تعصف بالإقتصاد الأميركي، فضلاً عن أزمة بعض البنوك الأميركية التي أفلست ويأتي في طليعتها بنك سيلكون فالي، الذي اعتبره موقع فوربس الشهير قبل شهر من انهياره واحد من أهم البنوك الأكثر موثوقية في الولايات المتحدة.

في تقرير متصل بعنوان مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في كانون الثاني/يناير العام 2023 اشارات لافتة وواضحة عن ما يسميه واضعي التقرير "التضخم في اتجاه الذورة وسط أجواء النمو المنخفض"، اذ لا يزال ميزان المخاطر مائلاً نحو التطورات السلبية بفعل تعطل مسيرة التعافي في الصين، وتصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا، وبلوغ المديونية العالمية مستويات حرجة، واستمرار الاعلانات عن البيانات السلبية للتضخم الذي قد يقود إلى إعادة تسعير الأصول على نحو مفاجئ وزيادة تقلبات الأسواق المالية، حيث من شأن هذه التحركات فرض ضغوط على مستويات السيولة وأداء الأسواق الاساسية، مما ستكون له آثار تعاقبية وخيمة على الإقتصاد العالمي. اللافت في تقرير مستجدات آفاق الإقتصاد العالمي كانون الثاني /يناير العام 2023 هو الحديث عن ما يسمى

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

بالتشتت الجغرافي ــ السياسي، إذ يقول التقرير في هذا الاطار: "حيث تؤدي الحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من عقوبات دولية بهدف الضغط على روسيا لإنهاء "العدوان على أوكرانيا" إلى انقسام الإقتصاد العالمي إلى تكتلات وإذكاء الاضطرابات الجغرافية ــ السياسية السابقة، كتلك الناجمة عن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين. وربما تتفاقم حالة التشتت مع فرض المزيد من القيود على حركة رأس المال والعمالة والمدفوعات الدولية عبر الحدود، مما قد يعوق التعاون المتعدد الأطراف في توفير السلع العامة العالمية. وستنشأ عن هذا التشتت تكلفة كبيرة للغاية على المدين القصير والطويل، نظراً لأن إحلال التدفقات المعطلة عبر الحدود يستغرق وقتاً طويلاً".

وفي سياق متصل كشفت دراسة جديدة شاملة للبنك الدولي صدرت في 15 أيلول/ سبتمبر 2022 أن العالم سيتجه نحو ركود إقتصادي في 2023 وسلسلة من الأزمات المالية في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية ستسبب لها ضرراً دائماً، وذلك مع قيام البنوك المركزية في أنحاء العالم بزيادات متزامنة لأسعار الفائدة لمكافحة التضخم، كما تلفت الدراسة إلى أن الإقتصاد العالمي يمر الآن بـأشد تباطؤ له عقب التعافي من كساد منذ عام 1970. وقد سجلت معدلات ثقة المستهلكين على مستوى العالم بالفعل تراجعاً أشد بكثير مما شهدته في الفترة السابقة على نوبات الكساد العالمي السابقة. وتشهد أكبر ثلاثة إقتصادات في العالم وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو تباطؤاً حاداً للنمو. وفي ظل هذه الظروف، فإن مجرد وقوع صدمة خفيفة للإقتصاد العالمي خلال العام القادم قد تهوي به في غمرة الركود.

ووجدت الدراسة أنه ما لم ينحسر تعطل سلاسل الإمدادات، وضغوط أسواق العمل، فإن تلك الزيادات لأسعار الفائدة قد تفضي إلى ارتفاع معدل التضخم الأساسي على مستوى العالم في 2023 إلى نحو 5%، أي ما يعادل تقريباً ضعفي المتوسط في السنوات الخمس قبل الجائحة. ووفقاً للنموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة، فإنه لخفض التضخم العالمي إلى المستويات المستهدفة، قد يتعيَن على البنوك المركزية زيادة أسعار الفائدة نقطتين مئويتين إضافيتين (تجدر الإشارة إلى البنوك المركزية حول العالم وتحديداً في الدول الكبرى قد أقدمت على رفع الفائدة بمعدلات قياسية غير مسبوقة لم تسهم في التخفيف من التضخم الذي يتصاعد بشكل بات من الصعب لجمه واحتوائه). وإذا صاحبت هذه الإجراءات زيادة الضغوط في الأسواق المالية، فإن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي سيتراجع إلى 0.5% في 2023،

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وهو انكماش قدره 0.4% من حيث متوسط نصيب الفرد من النمو يوافق التعريف الفني لركود عالمي.

وتعقيباً على الدراسة، قال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس: "يشهد النمو الإقتصادي العالمي تراجعاً حاداً، ومن المرجح زيادة تباطؤ النشاط الإقتصادي مع انزلاق مزيد من البلدان في غمرة الركود". ويتابع مالباس قائلاً: "ما يثير قلقي البالغ هو احتمال أن تستمر هذه الاتجاهات، وما لها من تداعيات طويلة الأمد ذات آثار مدمرة للشعوب في إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية". ويكمل مالباس: "أنه لتحقيق معدلات تضخم منخفضة، واستقرار العملات، وتسريع وتيرة النمو ينبغي لواضعي السياسات تحويل تركيزهم من تخفيض الاستهلاك إلى تعزيز الإنتاج. ويجب أن تسعى السياسات إلى توليد استثمارات إضافية، وتحسين الإنتاجية وتخصيص رأس المال، وهي عوامل ضرورية لتحقيق النمو والحد من الفقر".

ويرسم تقرير البنك الدولي صورة قاتمة للمشهد الإقتصادي العالمي ما لم يتم اتخاذ اجراءات منسقة وطنية ودولية، لإحتواء التضخم والتخفيف من حدة ارتفاع أكلاف المعيشة واسعار السلع الضرورية وغيرها من الاجراءات والسياسات، التي سيؤدي التقاعس عن اتخاذها والعمل بها إلى الدخول في ركود عالمي سيترك تداعيات كارثية على الإقتصاد العالي.

في سياق التقارير الدولية ذات الصلة نشر موقع "المنتدى الإقتصادي العالمي" (WEF) تقريراً بعنوان "توقعات كبار الإقتصاديين لمستقبل الإقتصاد العالمي"، وذلك في أيار/مايو 2022، حيث أشار التقرير إلى حالة عدم اليقين السائدة حول التطورات الجيوسياسية المختلفة حول العالم، بما في ذلك تداعيات الأزمة الأوكرانية، والاجراءات الإقتصادية المرتقبة، فبدلاً من الدخول في مرحلة التعافي إثر محاصرة تفشي جائحة "كوفيد– 19، تواجِه الإقتصادات العالمية صدمات إضافية، توازياً مع عمليات الإغلاق في المراكز الصناعية الرئيسية نتيجة ظهور حالات تفشٍ جديدة لجائحة كوفيد–19، وسط تفاقم الضغوط التضخمية، واضطرابات سلاسل التوريد. علاوة على استمرار تراجع النمو العالمي، وغياب التعاون الجماعي والإدارة العالمية للأزمات. ويأتي على رأس توقعات كبار الإقتصاديين حدوث ارتفاع في معدل التضخم، وانخفاض الأجور الحقيقية حول العالم، بجانب تدهور الأمن الغذائي لا سيما في الإقتصادات النامية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الذي يهدد الأرواح ويؤثر على تكلفة المعيشة في جميع أنحاء العالم.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الخبراء يرسمون صورة قاتمة للإقتصاد العالمي

يرسم الكثير من الخبراء الإقتصاديون والرؤساء التنفيذيون لكبريات الشركات العالمية توقعات سيئة لآفاق الإقتصاد العالمي، ويندرج في هذا السياق الكلام اللافت الذي يردده جيمي ديمون المدير التنفيذي لـ جي بي مورغان تشيس وهو أحد أقوى المديرين التنفيذيين في العالم، والذي كان قد توقع أزمة عام 2008 التي بدأت في الولايات المتحدة وضربت إقتصاديات دول العالم، إذ يقول ديمون في حديثه إلى غرفة مليئة بالمحللين والمستثمرين في أوائل حزيران/يونيو من العام 2022: "أن أعصار الأزمة الإقتصادية القادم مدمر، هذه الأزمة لا حل لها"، ويتابع المدير التنفيذي لـ جي بي مورغان قائلاً: "كنت أظن أن السماء ملبدة بالغيوم، لكني للأسف أقول لكم أن ما سيحدث هو أعصار نعرف كيف سيبدأ لكننا لا نعرف بالضبط كيف سينتهي، ولا أحد يملك القدرة على إيقافه، هو قادم لا محالة"، وأضاف ديمون "في هذا الوقت نعد أنفسنا في جي بي مورغان وسنكون متحفظين للغاية مع ميزانيتنا العمومية"، ونصح المستثمرين بفعل الشيء نفسه.

ومن بين المؤشرات التي تدق أجراس الإنذار، أشار ديمون إلى تأثير التضخم الجامح، الذي يعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي فقد بعض السيطرة على التضخم"، في إشارة إلى تعثر الإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي من أجل كبح جماح التضخم في البلاد، وارتفاع أسعار الفائدة أكثر من المتوقع، والتأثيرات غير المعروفة للتشديد الكمي، والحرب في أوكرانيا.

وفي مطلع العام 2023 قدم الرئيس التنفيذي لـ جي بي مورغان جيمي ديمون تقييماً كئيباً أذهل وول ستريت، فخلال مقابلة مع قناة سي إن بي سي CNBC، أشار ديمون: "أن الأعصار القادم لا حل له، ومن الاستحالة على أحد مواجهته، فلا رفع الفائدة من قبل الاحتياط الفيدرالي الأميركي سيحول دون ذلك، ولا طباعة الدولار ستمنعه، نحن ذاهبون إلى الهاوية، التباين الحاصل هو على توقيت هذا الأعصار".

وفي دلالة أخرى على توقع الأزمة القادمة قامت شركة فيديكس FedExالتي ينظر اليها على انها رائدة إقتصادية، التي تعمل في أكثر من 200 دولة حول العالم، بمراجعة توقعاتها بشكل غير متوقع، محذرة من تراجع الطلب، وترجيح انخفاض الأرباح بأكثر من 40٪، لذا قامت فيديكس FedEx بإغلاق عدد لا باس به من متاجرها وقلصت عمليات التسليم. ففي مقابلة سُئل الرئيس التنفيذي للشركة عما إذا كان يعتقد أن التباطؤ كان علامة على ركود عالمي يلوح في الأفق؟، أجاب: "أعتقد ذلك هذه الأرقام لا تنذر بالأمور الجيدة".

الإقتصادي المخضرم والمستثمر المليارديرالأميركي راي داليو قال في مطلع العام 2023: "أن هذه الأزمة القادمة تبدو مختلفة عن كل الأزمات التي سبقتها، لأن في الأزمات السابقة كان هناك إقتصاد قوي وإقتصاد ضعيف، فالقوي كان ينهض بالضعيف، بمعنى أن دول كانت تحقق معدلات نمو عالية تعيد التوازن للإقتصاد العالمي، اليوم الأربع إقتصاديات الكبرى والتي تمثل 80% من حجم الإقتصاد العالمي في حالة انهيار، الولايات المتحدة نسبة التضخم فيها تناهز 8% وهي مرشحة للازدياد، أوروبا نسب التضخم فيها أعلى من أي وقت مضى وهي في حالة استنزاف كبيرة، الإقتصاد الصيني يعاني من تراجع نسب النمو جراء انتشار كوفيد-19، واليابان تعاني منذ سنوات من مديونية كبيرة جداً استعصت على حلها الحكومات اليابانية المتعاقبة.

وأشار داليو إلى أن توقعاته ليست حقائق لكنه قال "إن الكوارث المستقبلية حتمية، وفقاً للأنماط التاريخية على مدى السنوات الخمسمائة الماضية".

داليو الذي كان قد تنبأ بأزمة عام 2008، تنبأ أيضاً بسنوات من الضغوط المالية طويلة الأجل على الإقتصادين الأميركي والعالمي من جائحة كوفيد-19، اذ قال لشبكة سي ان بي سي CNBC خلال بث مباشر للأسئلة والأجوبة في شباط الماضي: "أعتقد أننا في خطر نشوب حرب مع الصين إلى حد كبير بسبب سوء الفهم جراء المحاولات الأميركية لجعل الصين أميركية، وهذا ما سيؤدي إلى بنتائج عكسية، في النهاية قد يؤدي ذلك إلى تكثيف الحرب التجارية بين البلدين، والتي بدأتها إدارة ترامب في عام 2018 ودفعت الشركات الأميركية إلى خفض الأجور وخفض هوامش الربح ورفع أسعار المستهلك". وفي هذا الإطار وجدت دراسة تحليلية أجرتها وكالة موديز أن الحرب التجارية كلفت الأميركيين 300 ألف وظيفة على الأقل في عامها الأول فقط. في العام 2022 وجدت دراسة أجراها بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك أن الحرب التجارية كلفت الشركات الأميركية 1.7 تريليون دولار من رأس المال السوقي.

ويذهب راي داليو أبعد من ذلك في قراءته للمشهد الإقتصادي الأميركي والعالمي ليدق ناقوس الخطر بشأن تصاعد الاحتراب الداخلي في الولايات المتحدة، وتصاعد الصراعات الخارجية مثل حرب روسيا مع أوكرانيا، وقال: "إن هذين الاتجاهين، إلى جانب الضغوط الإقتصادية المتزايدة في جميع أنحاء العالم، يمثلان التقاء خطير بشكل خاص للأحداث، فكل ذلك يظهر أننا في قلب الدوامة التي تسبق الأزمة، نحن أمام حالة غير مسبوقة من الإنهيار الإقتصادي وحجمها لا يمكن أن يقارن بأي لحظة في التاريخ، ولا سابقة تاريخية لأزمات حصلت لنقيس عليها حجم الأزمة القادمة".

من جهته يذهب الدكتور إدوارد ألدن الأستاذ الزائر في جامعة ويسترن واشنطن في مقال له بدورية فورين بوليسي بعنوان: لماذا هذه الأزمة الاقتصادية العالمية مختلفة؟ إلى القول أن سلسلة الحظ التي كانت تتمثل بمرونة الحكومات في الاستجابة للأزمات الخطيرة ربما تنكسر أخيراً هذه المرة، ذلك أن تتابع المشاكل الحالية كالحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتضخم، ونقص الغذاء والطاقة، وفقاعات أسعار الأصول في الولايات المتحدة، وأزمات الديون في البلدان المتقدمة والنامية، والآثار التي خلفتها جائحة كوفيد-19 المتمثلة في عمليات الإغلاق واختناقات سلاسل التوريد قد يكون أخطر أزمة على الإطلاق، لأسباب ليس أقلها أن البنوك المركزية لا تستطيع طباعة القمح والبنزين على حد تعبير إدوارد ألدن الذي ختم مقاله بالقول: "أنه في خضم الأزمات الراهنة ليس هناك في العالم من يقود السفينة إلى بر الأمان".

وفي السياق عينه قال الدكتور محمود عنبر، أستاذ الإقتصاد، والمستشار بالبنك الدولي، إن التداعيات الإقتصادية قياساً بمتغيرات الإقتصاد الكلي، وعلى رأسها معدل التضخم مقارناً بالأزمات المالية والإقتصادية التي حدثت خلال الـ100 عام الأخيرة، تعد الأزمة المتوقعة هي الأصعب والأعقد.

وأوضح الدكتور عنبر، أن حالة اللايقين السائدة في الإقتصاد الدولي واحدة من أهم الأسباب التي جعلت التقارير الدولية كافة، وعلى رأسها التقارير التي تصدر من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي وغيره، تشير إلى أن عام 2023 هو الأصعب والأخطر، مقارنة بالعام السابق، وتشير إلى أنه لا تستطيع سياسة إقتصادية جرى تبنيها حتى هذه اللحظة، كبح جماح التضخم.

وعليه يمكن القول أن معركة الحكومات والبنوك المركزية حول العالم ضد التضخم والارتفاع الحاد في الاسعار وتباطوء النمو الإقتصادي وتسجيله معدلات سلبية، وتراجع معدلات الانتاج باتت أكثر صرامة، إضافة إلى الارتفاع غير المسبوق لأسعار الطاقة في الكثير من دول العالم، والتي ارتفعت أسعارها مجدداً عقب القرار الطوعي الذي اتخذته دول أوبك بلس بتخفيض انتاجها من النفط بمقدار 3.66 مليون برميل شهرياً في حزيران/يونيو الحالي وحتى نهاية العام 2023، كما تشير كل الدلائل والمعطيات إلى أن دول أوبك بلس ستعمد مجدداً إلى استمرار سياستها بتخفيض انتاج النفط في العام 2024، ويبدو أيضاً أن رفع اسعار الفائدة المتكرر لم يلجم التضخم الذي تكبر كرة ثلجه لتتحول إلى ركود وارتطام خشن للإقتصاد العالمي،

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

، يفاقم كل ذلك ارتفاع المديونية العالمية والحرب الدائرة في أوكرانيا التي تظهر عزم روسيا للذهاب فيها نحو النهاية، بالتوازي مع الحرب الإقتصادية والتجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين التي تساهم في زيادة الضغوط على الإقتصاد العالمي المنهك أصلاً، وسعي بكين وموسكو ودول أخرى وتجمعات إقتصادية كبرى كبريكس وغيرها للتخلص من الهيمنة الأميركية على الإقتصاد العالمي، والارتياب العالمي من دولار واشنطن المسلح، وعقوباتها التي تفرضها في طول الأرض وعرضها، والإنقسام الجيوسياسي الذي يسود العالم على كافة الصعد والمستويات السياسية والإقتصادية والمالية والإجتماعية والثقافية والمفاهيمية...الخ، فضلاً عن الآثار الكارثية الناجمة عن ظاهرة تغير المناخ العالمية والاحتباس الحراري على الإقتصاد العالمي، والحديث عن متحورات جديدة لكوفيد-19 أو ظهور فيروسات جديدة لا تملك الحكومات في دول العالم تصورات عن كيفية التعامل معها أو إحتوائها، هي حتماً ستفضي إلى مزيد من عدم اليقين الإقتصادي، كل هذه العوامل تتضافر فيما بينها لتسرع من وتيرة دخولنا في الأزمة الإقتصادية القادمة، فالإقتصاد العالمي يتأرجح على حافة الهاوية، ففي وول ستريت تحول الحديث من "هل سيكون هناك ركود؟" إلى "كيف سيبدو الركود؟" إن مسألة الأزمة لم تعد إذا، ولكن متى؟

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية